السادسة ـ الوحدانيّة[(1)]: أي لا ثاني له تعالى[(2)] في ذاته[(3)] ولا في صفاته ولا في أفعاله.

فذاته تعالى واحدة، أي ليست مركّبة[(4)] من أجزاء كذواتنا، وبعد كونها غير مركّبة ليس ثَمّ في الوجود ذات أخرى مركّبة تماثل ذاتَه[(5)].

وصفاتُه تعالى واحدة، بمعنى أنّ علمه تعالى -مثلا- واحد[(6)]، ليس له ثان يماثله، لا قائمًا بذاته تعالى ولا قائمًا بذات أخرى.

---

(1) قوله: (الوحدانية) نسبة للوحدة، والألف والنون زائدتان للتأكيد، كـ(ربّاني)، والتاء للتأنيث اللفظيّ، وقول الشيخ يحي الشاوي: لا يصح كون الياء للنسب؛ إذ المراد ثبوت الوحدة في نفسها، لا نسبة شيء إليها، يجاب عنه: بأنّ الشيء ينسب لنفسه مبالغة أو تجريدًا مع إمكان نسبة الخاصّ للعامّ.

(2) قوله: (لا ثاني له تعالى في ذاته) نفي للعدد، سواء كان بالتثنية أو غير ذلك، وإنّما اقتصر على نفي التثنية لأنّها لازمة لكلّ عدد، بخلاف غيرها، فإنّه يوجد في عدد دون عدد، فقصد م التعميم في نفي الأعداد بنفي لازمها المستلزم نفيها.

(3) قوله: (في ذاته) متعلّق بـ(ثاني)، و(في) بمعنى اللّام، و(له) خبر (لا)، أي: لا ثاني في ذاته ملابس له، ويجوز العكس، أي لا ثاني له موجود في ذاته، واللّام مقوّيّة لضعف العامل بالفرعيّة.

(4) قوله: (ليست مركّبة) هذا نفي الكمّ المتّصل، وفيه ردّ على المجسّمة.

(5) قوله: (ليس ثَمّ في الوجود) هذا نفي الكمّ المنفصل، وفيه ردّ على الثنويّة المشركين، والكمّ العدد يجاب به بـ(كَم) والمتّصل هو مقدار الجسم الذي هو ذو أجزاء، والمنفصل: ما كان في أشياء متباعدة متفاكّة، ثمّ دلالة قوله: (لا ثاني له تعالى في ذاته) على نفي الكمّ المنفصل بيّنة، إذ المعنى: لا ثاني لمولانا يشاركه في ذاته، أي حقيقته، أو: لا ثاني في ذات مولانا مشارك، وأمّا دلالته على نفي الكمّ المتّصل فغير بيّنة، إذ غاية ما يدلّ عليه الكلام نفيُ أن يكون لمولانا ثانٍ مشاركٌ لذاته، وذلك لا ينافي حصولَ التركيب في ذات مولانا، كما تقول: (لا ثاني للشمس أو القمر في الحقيقة)، وحقيقة كلّ واحد منهما مركّبة، وأجيب: بأنّ حقيقة الإله لو تركّبت لكانت تلك الأجزاء متماثلة، فإذا قام وصف الألوهيّة بواحد منها لزم للمماثلة أن يقوم بغيره فيتعدّد الإله، كيف والإله لا ثاني له؟ فصدق أنّه لا ثاني لمولانا ولو على ذلك التقدير.

(6) قوله: (بمعنى أنّ علمه تعالى واحد) إيضاحه أنّ وحدة الصفات تنفي عنه تعالى الكمّيّة المتّصلة في الصفات، أي ليس له قدرتان وإرادتان وعلمان، إلى آخر الصفات، وتنفي -أيضًا- الكمّيّة المنفصلة، إذ ليس لغير ذاته تعالى اتّصاف بما يماثل صفات مولانا، بل صفاته مخالفة لجميع الصفات، هذا معنى كلام م، والحقّ أنّ الكمّ المتّصل لا يتأتّى في الصفات؛ لأنّ الكمّ المتّصل عبارة عن مقدار الجسم الحاصل من اتّصال شيئين فأكثر، وأنت خبير بأنّ الصفات يستحيل فيها الاتصال، فجَعْلُ العِلْمَيْن أو القدرتين -مثلا- كمًّا متّصلًا فيه تسامح.

وأفعاله تعالى واحدة[1]، بمعنى أن ليس في الوجود من له تأثير في شيء من الأشياء مثل ما لمولانا -جلّ وعزّ-.

السابعة ـ القدرة: وهي صفة يتأتّى بها[2] إيجاد الممكن وإعدامه[3]...

---

(1) قوله: (وكذا أفعاله) المناسب لقوله الآتي: (ليس في الوجود) الخ، أن يقول: (ولا في الأفعال) بـ(أل) الاستغراقية، وهو المناسب -أيضا- في قوله سابقا: (ولا في أفعاله)؛ لأنّ قوله: (لا ثاني له في أفعاله) أي في الأفعال المنسوبة إليه، يوهم أنّ لغيره أفعالًا وإن كان لا يشارك المولى في الأفعال المنسوبة له، وهذا مذهب أهل الاعتزال.

والجواب: أنّ المراد بـ(أفعاله) الممكنات كلّها، فيعمّ الاختياريّ لنا وغيره، إذا لا مكان منشأ الاحتياج إلى الفاعل، فلا فرق بين الممكنات، فكأنّه قال: لا شريك له في الممكنات كلّها.

والكسب الذي أثبته الأشاعرة للعبد في أفعاله الاختياريّة ليس معناه اختراعه لتلك الأفعال كما تدّعيه المعتزلة، ولا أنّ قدرته الحادثة أضيفت إلى القدرة القديمة في إيجاد الفعل فوجد بمجموع القدرتين كما يعتقده من لا خبرة له بمذهب أهل السنّة، بل معناه: مقارنة القدرة الحادثة للفعل وملابستها له من غير تأثير لها أصلا، فليست علّةً ولا جزءَ علّة للإيجاد، وعلى ذلك نبّه من قال:

مَذْهَبُنَا أَنَّ لَنَا قُدْرَةً حَادِثَةً لَسْنَا بِهَا نَقْدِرُ

وَرَبُّنَا سَوَّغَ إِطْلَاقَهَا فِي قَوْلِهِ: مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا

(2) قوله: (وهي صفة يتأتّى بها) الخ تعريف م لهذه الصفات رسميّ يفيد تمييز بعضها من بعض، لا حَدِّيٌّ؛ لأنّ كُنْه ذاته تعالى وصفاته محجوب عن العقل -كما تقدّم-.

(3) قوله: (إيجاد الممكن وإعدامه) مخرج للإرادة؛ لأنّها وإن تأتّى بها على الصحيح لكن ليس في الوجود والعدم، بل في التخصيص بأحد الأمرين المتقابلين، ثمّ الصواب أن لو قال م: (وجود الممكن وعدمه)؛ لأنّ القدرة لا تؤثّر في تعلّقها بالوجود، وإنّما تؤثّر في نفس الوجود، وكذلك لا تؤثّر في تعلّقها بعدم الممكن، وإنّما تؤثّر في نفس الممكن.

وتأثير القدرة في وجود الممكن أمر متّفق عليه، وأمّا تأثيرها في عدمه فهو ما قاله الأقلّ، كالقاضي أبي بكر الباقلّاني ومن تبعه، واعتمده السنوسيّ في شرح المقدّمات.

وأمّا على مذهب الجمهور، ومنهم الأشعريّ وإمام الحرمين، فعدم الحوادث سواء كانت جواهر أو أعراضًا واقع بنفسه، لا بالقدرة؛ لأنّ أثر القدرة عندهم لا بدّ أن يكون وجوديًّا... =

علـى وفق الإرادة[1]، أي يتيسّر بها إخراج كلّ مـمكن من العدم إلـى الوجود، وإخراجه من الوجود إلـى العدم، سواء كان الـممكن جرمًا أو عرضًا، مكتسبًا للحيوان أو غير مكتسب.

= فلا تتعلّق القدرة بالعدم عندهم؛ لأنّ الـحادث إمّا جرم وإمّا عرض، والعرض من صفاته النفسيّة انعدامه بمجرّد وجوده مـن غير فعل فاعل، والـجوهر استمرار وجوده مشروط بإمداد الأعـراض لـه، وإذا أراد الله عدمـه أمسـك عنـه الأعـراض فيعـدم الـجوهر لوقته بنفسه بدون إعدام معدم. نظير ذلك إذا وضعت الزيت فـي السـراج، فالفتيلة تستمرّ منـوّرة، فـإذا فـرغ الزيـت طفئت تلك الفتيلة بدون فعل فاعل. انظر حواشي الصغرى.

تنبيه: تتعلّق القدرة بوجود الـممكن اتّفاقا تعلّق تأثير، وكذا تتعلّق بعدمه الطارئ بعد وجوده تعلّق تـأثير علـى مـا اعتمـده م، وهو الصواب، وأمّا عدم الـممكن فـي الأزل فلا تتعلّق به القدرة اتّفاقا؛ لأنّه واجب لا جائز، وإلّا لـجاز وجودنـا فـي الأزل وهو باطل؛ لِـمـا يلزم عليه من تعدّد ذوات القدماء، وأمّا عدمه فيمـا لا يزال قبل وجوده، كعدمنا فـي زمن الطوفان، وكـذلك استمرار عدمه الطارئ بعد فنائه واستمرار وجوده فتتعلّق بهمـا القدرة تعلّق قبضة، بمعنى أنّ الـمولـى إن شاء قطع ذلك العدم بقدرته وأبدله بالوجود، وإن شاء أبقى ذلك العدم بقدرته، وكذا استمرار الوجود، إن شاء الـمولـى أبقـاه بقدرتـه، وإن شـاء قطعه وأبدله بالعدم بقدرته، فالأقسام ستّة قوله: (الـممكن) فإن قلت: مقتضى كلامه أنّ الذي يتأتّى بالقدرة هو الوجود والعدم فقط دون الأحوال الـحادثة علـى القول بثبوت الأحوال، وهـو خـلاف التحقيـق، فقـد صرّح فـي الكـبرى بـأنّ الـذي عليـه الـمحقّقون أنّ الله إذا خلق العلم فـي ذات الـجوهر، ولزوم ذلك العلم ثبوت عالِـميّة فقـد فعـل الصـانع الـمعنى والـحال اللازمة لـها. أجيب: بأنّ الـمراد بإيـجاد الـممكن ثبوته علـى جهة الـمجاز، من إطلاق الـخاصّ وإرادة العامّ، والقرينة علـى ذلك: تعليق الثانـي علـى الوصف الـمناسب، وهو الإمكان، وذلك يشعر بعلّيّته فكأنّه قال: صفة يتأتّى بهـا إيـجاد الـممكن لإمكانه، وإذا كانت العلّة هي الإمكان، وهو موجود فـي كلّ الـممكنات لـم يكن هناك فـرق بـين الـحال وغيرهـا، وحينئـذ فيكون الـمراد بإيـجاد الـممكن ما هو أعمّ، أعني مطلق الثبوت.

(1) قوله: (علـى وفق الإرادة) إشارة إلـى أنّ فعله تعالـى للكائنات إنّمـا هو بطريق الاختيار، لا بطريق اللـزوم، كفعـل العلّـة والطبيعة عند الفلاسفة والطبائعيّين. قاله في ك